

الادب كقولك انك اخرج اول الفجر وان لم تكن قائمة بنفسها فان كان  
اصلا الكلام اي صدره متناولا للغاية كما ذكرها في كتابها لا يخرج  
ما رواه في ذلك الخاتمة كما في روايةكم الى المرافعة اذ المتناول الى  
الارطوا به لم يتناولها او كان في تناوله شك في ذلك وهو المند  
الحكم اليها فلا يتدخل في اعتنا الصيام الى الليل ويحتمل الحكم الى رمضان  
على المذهب المشكوك في الطرفين اتفاقا اللهم لضعف في حديثه في  
واثباته في ظروف الزمان كانت طالق خذلا ويخذلها الاها سورة  
وترق ابو جعفر رحمه الله بينهما فيما اذا نوى اخر النهار صيا  
يصدق في الكافي ديانته وقضاة لانه نوى حقيقة كل من يخلف  
الاول لا تخصيص العام مجاز فلا يصدق قضاة حيث في تخفيف  
لمحله الطرف من مباحها ونوى وقت العصر كالتدبير  
ومما فرغ ما في الكافي ان صحت اذ نوى في اول  
على الابد والثاني على ساعة واذا اختلفت الامكان كانت طالق  
في الكافي في الحال لعدم اختصاص الطلاق بالمكان الا ان يصح  
الفعل بان اراد في ذمها المار في معنى الشرع يعني وقت  
دخولك على وضع الصدر موضع الزمان ومع المعان في حديثنا  
في ان طالق واحدة مع واحدة وقبل التقديم فطلق الحال وقال  
وقت الصحو ان طالق قبل غروب الشمس بخلاف ما قال قيل  
غروبها فان طالق الا تطلق الا قريب الغروب ذكره الحنفي وبعده الناصب  
اي لزمانه متاخر عما اصاب اليه وحكمها في الطلاق صدقتم قبل  
فقوله غير لغيره ان طالق واحدة قبل واحدة بطلاق واحدة

مبحث في

مبحث مع  
مبحث قبل

مبحث بعد

وقالها

وقالها واحدة شاق وقوله بعد واحدة ثنائي وبعدها واحدة واحدة  
وتلفوا الثانية لعدم العدة والاصل ان الطلاق اذ قيد بالثاني اي  
الضحية كان صفة لما بعد لانها خبر ان عند واذا لم يقيد كان صفة  
معقولة لا تخولها لا قبل وان الاقناع في المضايق يتابع بحال وعند  
للحصة فاذا قال فلان عندي الف درهم كان ودية الاله الحصة  
تدل على الحفظ دون الزوم في العدة ولكن لا يتاخر في قوله قال  
دينا اثبت وغير تستعمل صفة المنكرة وتستعمل استثناء لقول  
له علي درهم عندي قال بالرفع فيلزمه درهم تام ان الصفة  
للمرهم اي درهم مضارب للثابت ولو قال بالانصبه كان استثناء  
فيلزمه درهم الإلتحاق وهو سدس درهم وسوي فلان في كونهم  
صفة واستثناء ومنها حرف الرفع اي كماله وان اصلها  
لانها مختصة به وانما استعمله على مرمر مع علمه على خط الوجود  
ليس جائز الا محالة فلا يتاخر الاله جاء العدة كذلك لانه مما سكت البتة  
فاذا قال له لم اطلقك فان طالق فلا تالم تطلق حتى يموت  
احدهما لان اكثر ط وهو عدم التقليل لا يتحقق الا بغير موت  
احدهما ويلوفا فاذا قرئت وهو لا يرها واذا عند تحاة الكفر  
فضلح للوقت اي للظن والشرط على السؤل فيجزي بها اي  
تستعمل للشرط كقولها واذا تسبكت خصاصة فتجروا فدخل  
الفايغ حوا فكانت للشرط جازمة للتعليق وقد لا يجزي  
بها اخرى لقولها واذا يجاس المحسن يدعي جندي او اذا اجوزي  
بها سقطت الوقت عنها كما في شرط حصار يبعث ان

مبحث عند

مبحث غير

مبحث سوي  
مطلب صواب الشرط  
ان

مبحث اذا

مبحث الاول  
صحة  
استثنى  
صحة  
واذا نكح